

Distr.: General  
25 February 2019  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### جزر كايمان

### ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

#### الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية . . . . .
٥	ثانيا - الميزانية . . . . .
٦	ثالثا - الظروف الاقتصادية . . . . .
٦	ألف - لمحة عامة . . . . .
٦	باء - الخدمات المالية . . . . .
٨	جيم - السياحة . . . . .
٩	دال - الزراعة . . . . .
٩	هاء - البنى التحتية . . . . .
٩	واو - الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة . . . . .

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط التالي: [www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).



## الصفحة

١٠	..... الظروف الاجتماعية . . . . .	رابعاً -
١٠	..... لمحة عامة . . . . .	ألف -
١١	..... العمل والهجرة . . . . .	باء -
١١	..... التعليم . . . . .	جيم -
١٢	..... الصحة العامة . . . . .	دال -
١٢	..... الجريمة والسلامة العامة . . . . .	هاء -
١٣	..... حقوق الإنسان . . . . .	واو -
١٤	..... البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث . . . . .	خامساً -
١٥	..... العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين . . . . .	سادساً -
١٦	..... مركز الإقليم في المستقبل . . . . .	سابعاً -
١٦	..... موقف حكومة الإقليم . . . . .	ألف -
١٦	..... موقف الدولة القائمة بالإدارة . . . . .	باء -
١٧	..... الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة . . . . .	ثامناً -
		المرفق
٢٠	..... خريطة جزر كايمان . . . . .	

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر كايمان، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة السلطة الإدارية: الحاكم هيلين كيلباتريك (منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد ٢٩٠ كيلومترا تقريبا غرب جامايكا وعلى نحو المسافة ذاتها جنوب كوبا، ويتألف من ثلاث جزر هي: كايمان الكبرى وكايمان برك وكايمان الصغرى المتاخمة لها.

المساحة: ٢٦٤ كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٣٧ ١١٩ كيلومترا مربعا

السكان: ٦٣ ٤١٥ نسمة (الذكور ٣٢ ٢١٢ نسمة، الإناث ٣١ ٢٠٣ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٧))

العمر المتوقع عند الولادة: ٨٢,٣ سنة (الذكور ٧٩,٨ سنة، الإناث ٨٤,٧ سنة، استنادا إلى تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠)

التركيبة الإثنية: أوروبيون من أصل أفريقي (٤٠ في المائة)، أفارقة (٢٠ في المائة)، أوروبيون (٢٠ في المائة)، إثنيات أخرى (٢٠ في المائة)

اللغات: الإنكليزية

العاصمة: جورجتاون

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ألدن مكلافلن (منذ أيار/مايو ٢٠١٣)

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب التقدميين وحزب كايمان الديمقراطي

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في أيار/مايو ٢٠٢١.

الهيئة التشريعية: جمعية تشريعية (١٩ عضوا منتخبا وعضوان بحكم المنصب)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٢٨ ٤٩ دولارا من دولارات جزر كايمان (بالقيمة الاسمية، تقديرات عام ٢٠١٧)

الاقتصاد: الخدمات المالية الدولية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية

معدل البطالة: ٣,٤ في المائة (تقديرات ربيع عام ٢٠١٨)

الوحدة النقدية: الدولار الكايماني المربوط بدولار الولايات المتحدة (١ دولار كايماني = ١,٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)

لمحة تاريخية: كان البريطانيون أول من استعمر في الفترة بين عامي ١٦٦١ و ١٦٧١ هذا الإقليم الذي اكتشفه، كما قيل، كريستوفر كولومبس في أواخر القرن الخامس عشر. ثم نشأ تدريجيا ابتداء من عام ١٧٣٤ تقليد من الحكم الذاتي وأنشئت جمعية تشريعية في عام ١٨٣١ عُرفت باسم هيئة القضاة والمجالس الكنسية. أُلغي نظام العبودية في عام ١٨٣٤. وفي عام ١٨٦٣، أصبحت جزر كايمان إقليما تابعا لجامايكا، وعندما نالت جامايكا استقلالها بعد ٩٩ عاما من ذلك، بقيت جزر كايمان تحت سلطة التاج البريطاني.

## أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

- ١ - بموجب دستور عام ٢٠٠٩، يتولى حاكم الإقليم، الذي يعينه التاج البريطاني، مسؤولية تسيير الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وتعيين موظفي الخدمة المدنية.
- ٢ - وتتألف الجمعية التشريعية من رئيس الجمعية و ١٩ عضواً منتخباً وعضوين يكتسبان عضويتهم بحكم مناصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ويجوز لرئيس الجمعية أن يكون إما من أعضائها المنتخبين من غير الوزراء، وإما شخصاً يستوفي الشروط المؤهلة لنيل عضوية الجمعية. وتتألف المجلس الوزاري للإقليم الذي يتولى رئاسته حاكم الإقليم من رئيس الوزراء وستة وزراء آخرين وعضوين يتم تعيينهما بحكم مناصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ورئيس الوزراء هو عضو في الجمعية يوصي به الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد، ويعينه الحاكم. ويعين الحاكم الوزراء الستة الآخرين بعد استشارة رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية المنتخبين.
- ٣ - وأثناء الانتخابات العامة التي أُجريت في أيار/مايو ٢٠١٧، فاز التقدميون بسبعة من مقاعد الجمعية التشريعية التسعة عشر. وفاز حزب كايمان الديمقراطي بثلاثة مقاعد فيما فاز بالمقاعد التسعة المتبقية مرشحون مستقلون أو مرشحون عن جماعات سياسية مختلفة. وجرى تشكيل ائتلاف حكومي، يحمل اسم "حكومة الوحدة"، بسبعة أعضاء من التقدميين وثلاثة أعضاء مستقلين وثلاثة أعضاء من حزب كايمان الديمقراطي. ونتيجة لذلك، أُعيد تعيين ألدن مكلافن، زعيم التقدميين، رئيساً للوزراء.
- ٤ - وتتألف النظام القضائي من محكمة القضاء المستعجل (التي تضم محكمة الأحداث) ومحكمة الطب الشرعي والمحكمة الكبرى ومحكمة الاستئناف. ويشمل اختصاص محكمة القضاء المستعجل الدعاوى المدنية والجنائية. وتعرض محكمة القضاء المستعجل دعاوى الاستئناف على المحكمة الكبرى، وهي محكمة تدوينية عليا تطبق القانون العام لإنكلترا وويلز. وتحال دعاوى الاستئناف من المحكمة الكبرى إلى محكمة الاستئناف التي تضم رئيساً وعلى الأقل قاضيين. وتحال دعاوى الاستئناف التي تتجاوز ذلك، في ظروف معينة، إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في لندن. وتنفذ الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم أنشأ أيضاً ثلاث محاكم "لحل المشاكل" للتعامل مع المجرمين الذين يعانون من إدمان المخدرات أو من مشاكل تتعلق بصحتهم العقلية، أو الذين ارتكبوا جرائم في سياق أسري.
- ٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، أصدرت لجنة الاستعراض المعنية بجزر كايمان في عام ٢٠١١ تقريراً بعنوان "استعراض العلاقة بين المملكة المتحدة وجزر كايمان". ومن بين المسائل الرئيسية التي أُثيرت خلال هذه العملية التشاورية الرغبة في تحقيق مزيد من الحكم الذاتي محلياً، والعمل في الوقت نفسه على إقامة علاقة تتيح الحصول على دعم مستمر من المملكة المتحدة، مثلاً في حالة تعرض الإقليم لضغوط من الدوائر المالية الدولية.
- ٦ - إضافة إلى ذلك، وكما ورد في تقارير سابقة، قال رئيس وزراء سابق للإقليم في اجتماع لرابطة برلمانات الكومنولث عُقد في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إن جزر كايمان ليست مفوّضة للخوض في مسألة الاستقلال وإن المسألة لم تطرح علناً.
- ٧ - وعرضت حكومة جزر كايمان في أدلتها الخطية المقدمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم بشأن مستقبل أقاليم ما وراء البحار، تقييمها الراهن لفرص تحسين علاقة الإقليم مع المملكة المتحدة "بروح من الشراكة بوصفه من أقاليم بريطانيا ما راء البحار

المكتفية ذاتياً“، مشيرةً إلى أن الدستور الحالي يمنح الإقليم قدراً أكبر بكثير من الحكم الذاتي والسلطة المفوّضة. وتناولت الأدلة طائفة من المواضيع، منها مسؤوليات حكومة المملكة المتحدة تجاه العلاقة الدستورية بينهما. وذكرت حكومة الإقليم في إحدى التوصيات أن حكومة المملكة المتحدة ينبغي أن تسعى، حيثما أمكن، إلى تيسير المشاركة الوزارية من أقاليم ما وراء البحار حتى يطمئن المجتمع الدولي والمنتديات ذات الصلة إلى أن تلك الأقاليم ممثلة تمثيلاً كافياً، مع الإشارة إلى أهمية وفائدة ذلك في سياق رفع الأقاليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة<sup>(١)</sup>.

٨ - وفيما يتعلق بمشروع قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٨ (انظر أيضاً الفقرة ٢١ أدناه)، قال رئيس الوزراء مكلافن في بيانه المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، إن جزر كايمان لا تقبل بأن يكون لبرلمان المملكة المتحدة الحق في وضع تشريعات بشأن مسائل محلية فوّضت إلى الحكومة المحلية، الأمر الذي يُشكّل “تعدّياً دستورياً”. ووفقاً لحكومة الإقليم، عُقد اجتماع، بناء على طلبها، بين حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة يومي ٧ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. واقترحت جزر كايمان إجراء تغييرات دستورية، وقدّمها في شكل مشروع، وسعت للحصول على ضمانات في الاجتماع تؤكد أن حكومة الإقليم تملك سلطة الحكم الذاتي في الشؤون الداخلية، وأن المملكة المتحدة لن تحاول وضع تشريعات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تخص جزر كايمان دون أن تقوم في الحد الأدنى بالتشاور مع حكومة الإقليم، وسعت جزر كايمان أيضاً إلى إجراء عدد قليل من التغييرات الإدارية على الدستور لتحسين أداء الحكومة والهيئة التشريعية المحليتين. وفي هذا السياق، ذكر رئيس الوزراء أن تلك المقترحات لا تهدف إلى ضمان استقلال الإقليم، أو انتزاع دور حكومة المملكة المتحدة السليم في الشؤون الخارجية، أو تحقيق درجة من الحكم الذاتي خارج المركز المقبول. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لم يكن رد حكومة المملكة المتحدة الرسمي، الذي تعهّدت في الاجتماع بتقديمه، قد ورد.

## ثانياً - الميزانية

٩ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انتقل الإقليم من العمل بدورة سنته المالية الممتدة من تموز/يوليه حتى نهاية حزيران/يونيه لتصبح من كانون الثاني/يناير حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. ووثيقة ميزانية الإقليم لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، التي تشمل فترة ٢٤ شهراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من ذينك العامين على التوالي، تتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات التشغيل ٧٣٠,٧ مليون دولار كايماني ومصروفات التشغيل ٦٤٤,١ مليون دولار كايماني لعام ٢٠١٨، وإجمالي إيرادات التشغيل ٧٢٢,٨ مليون دولار كايماني ومصروفات التشغيل ٦٥٧,٨ مليون دولار كايماني لعام ٢٠١٩.

١٠ - وفيما يتعلق بفترة الثمانية عشر شهراً في ٢٠١٦/٢٠١٧، تقدّر حكومة الإقليم أن يبلغ إجمالي الإيرادات ٩٣٤,٨ مليون دولار كايماني (بزيادة تبلغ ٢٦,٣ مليون دولار كايماني عن المبلغ المدرج أصلاً في الميزانية والبالغ ٩٠٨,٥ ملايين دولار كايماني)، بينما من المتوقع أن تبلغ مصروفات التشغيل والتمويل

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: <http://data.parliament.uk/writtenevidence/committeeevidence/svc/evidencedocument/foreign-affairs-committee/the-future-of-the-uk-overseas-territories/written/91210.pdf>

٨٧٩,٨ مليون دولار كايماني (بزيادة تبلغ ١٧,٤ مليون دولار كايماني عن المبلغ المدرج أصلاً في الميزانية والبالغ ٨٦٢,٤ مليون دولار). ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سجلت حكومة الإقليم فائضاً قدره ٥٥ مليون دولار كايماني خلال فترة الثمانية عشر شهراً في ٢٠١٦/٢٠١٧.

١١ - ويشير التقرير المالي الفصلي غير المراجع الصادر عن حكومة الإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى أن حكومة الإقليم والقطاع العام سجلاً فائضاً في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ بسبب تحسّن الأداء على صعيد الإيرادات، إلى جانب انخفاض المصروفات.

١٢ - وقد بدأت المملكة المتحدة وجزر كايمان تعاملان منذ عام ٢٠١٢ معاً ضمن إطار لتنظيم المسؤولية المالية يُلزم الإقليم بتوخي الحيطة والشفافية في الإدارة المالية عبر التخطيط بشكل فعال على المدى المتوسط. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم يتقيد بالمطلوب من حيث نسب الدين والاحتياطي النقدي المحددة في الإطار.

١٣ - وجزر كايمان ولاية قضائية لا تفرض ضرائب مباشرة على دخل الأفراد أو الشركات. فالمصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة هي رسوم الاستيراد والخدمات المالية ورسوم الرخص ورسوم تصاريح العمل ورسوم الدمغ. وهناك أيضاً ضريبة بيئية يدفعها زوار الإقليم.

١٤ - وجزر كايمان لا تستوفي الشروط التي تؤهلها للحصول على المساعدات المقدمة للأقاليم في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، لكنها مؤهلة للحصول على معونات غير مبرمجة.

## ثالثاً - الظروف الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

١٥ - يعتمد اقتصاد جزر كايمان على تقديم الخدمات المالية، وهي القطاع المهيمن في الاقتصاد، وعلى السياحة. ولا توجد في الإقليم مصائد أسماك تجارية.

١٦ - وتُقدّر الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠١٧ بمبلغ ٢,٧٩ بليون دولار كايماني، مقارنة بمبلغ ٢,٧١ بليون دولار كايماني في عام ٢٠١٦. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت (٢٠٠٧) في عام ٢٠١٧ نسبة ٢,٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، وحسب التقرير الاقتصادي للربع الأول لجزر كايمان لعام ٢٠١٨، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بنسبة ٤ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٨، مع حدوث توسع اقتصادي في جميع القطاعات وبقاء القطاع الخدمات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

### باء - الخدمات المالية

١٧ - مثل قطاع الخدمات المالية وخدمات التأمين ما يقرب من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٧.

١٨ - واستناداً إلى التقرير الاقتصادي السنوي لجزر كايمان لعام ٢٠١٧، ظل الإقليم لاعبا رئيسياً في السوق المالي العالمي، إذ يحتلّ المرتبة التاسعة في العالم بناءً على قيمة أصول وخصوم القطاع المصرفي. وانخفض عدد التراخيص المصرفية والاستثمارية من ١٥٩ ترخيصاً في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٠ ترخيصاً في عام ٢٠١٧.

وانخفض العدد الإجمالي لشركات التأمين بنسبة ٢,٢ في المائة ليصبح ٧٢٤ شركة في عام ٢٠١٧، نظرا لانخفاض عدد شركات التأمين (الملوكة للمؤمن عليهم) المحلية والدولية. وارتفع العدد الإجمالي لعمليات تسجيل الشركات في عام ٢٠١٧ بنسبة ٣,٢ في المائة إلى ٩٩ ٣٢٧ تسجيلا من ٩٦ ٢٤٨ تسجيلا في عام ٢٠١٦، مع ارتفاع في عدد عمليات تسجيل الشركات الجديدة أيضا إلى ١٣ ٠٤٦ تسجيلا من ١١ ١٧٤ تسجيلا في العام السابق.

١٩ - وعلى إثر إبرام الترتيب الثنائي مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع، دخل نظام ملكية الانتفاع لجزر كايمان حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويعكس هذا التشريع الجديد العزم المتبادل للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعرب عنه في مذكرات متبادلة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، على مواصلة مكافحة الفساد والاحتيال وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وزيادة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وبمقتضى القانون، يتعيّن على الشركات المرخصة أو المسجلة في جزر كايمان أن تتعهد سجلا للمعلومات المتعلقة بملكيتها المنتفعين أو أن تبيّن للسلطات المحلية المختصة السبب الذي يجعلها غير مطابقة بتعهد ذلك النوع من السجلات. وتتيح المنصة المركزية لسلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية المختصة إجراء عمليات بحث آنية عن سجلات ملكية الانتفاع لجميع الشركات المرخصة أو المسجلة في جزر كايمان، والتي بدورها تيسر التبادل السريع للمعلومات بشأن المالكين المنتفعين مع سلطات إنفاذ القانون الدولية أو مع السلطات المختصة.

٢٠ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته الأقاليم التي لديها مراكز مالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع وتبادل واستخدام المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع عندما لا تكون موجودة. والتزم المجلس الوزاري المشترك باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون الأقاليم في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرمة المالية وبتعاونها البناء مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (في مجال فرض الضرائب على الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الأصول. وكرر المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بالتحلي بروح القيادة في جهود التصدي للفساد، وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية لمزيد من الجهود الرامية إلى السماح بتوسيع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما إذا كانت الأقاليم طلبت ذلك، وبتحديد مسار واضح لتلك العملية، بناء على الاجتماع الذي عُقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في فيينا من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢١ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل ملكية الانتفاع للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، مشروع مرسوم ملكي يلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

٢٢ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن جزر كايمان حافظت على تصنيفها باعتبارها "ممتثلة إلى حد كبير" في تقرير استعراض الأقران بشأن تبادل المعلومات لعام ٢٠١٧ (الجزء الثانية)، الذي أجراه المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، حدد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي جزر كايمان بوصفها ولاية قضائية متعاونة للأغراض الضريبية. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن في وسع جزر كايمان، إلى جانب ٤٦ بلداً آخر، إجراء مزيد من التحسينات للحيلولة دون إساءة الاستعمال. ولم يعبر الاتحاد الأوروبي في تقييمه لجزر كايمان إزاء ثلاثة معايير (الشفافية الضريبية؛ والعدالة الضريبية؛ وتنفيذ برنامج تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، عن أية شواغل حيال وضع جزر كايمان في هذا الخصوص. ففيما يتعلق بمعيار العدالة الضريبية، أقر الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي بأن النظام الضريبي لجزر كايمان لا يفرق بين أحد على أساس أية عوامل من قبيل الإقامة. غير أن جزر كايمان وافقت على إجراء تقييم إضافي لمعيار العدالة الضريبية والتزمت بالعمل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه المسألة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢٣ - وجزر كايمان طرف في الاتفاقية المبرمة بين أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. وهي طرف أيضاً في الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية بشأن المادة ٦ من الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اكتملت عمليات التبادل الأولى بموجب معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## جيم - السياحة

٢٤ - أسهم توسيع نطاق القطاع السياحي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. فشركة الخطوط الجوية لجزر كايمان، إلى جانب شركات أخرى، تقدم خدمات دولية من عدة مدن في بنما وجامايكا وكندا وكوبا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأوروبية. وتسيّر شركات الطيران المحلية والطائرات المؤجرة المحلية رحلات بين الجزر الثلاث في الإقليم.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٧، بلغ عدد السياح الوافدين نحو ٢,١ مليون سائح، وهو ما يشكّل زيادة بنسبة ٢,٤ في المائة عن عام ٢٠١٦ وثاني أكبر عدد بعد عام ٢٠٠٦ منذ عام ٢٠٠٠. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى زيادة بنسبة ٨,٥ في المائة في عدد الوافدين جواً (حوالي ٤١٨ ٠٠٠ وافد في عام ٢٠١٧). وظل عدد الوافدين على متن السفن السياحية ثابتاً نسبياً في عام ٢٠١٧، إذ بلغ ١,٧ مليون وافد، في حين شهد عدد السفن السياحية الوافدة انخفاضاً طفيفاً من ٥٧٧ سفينة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٦٩ سفينة في عام ٢٠١٧. ويشهد عدد الوافدين الذين يمكثون في الإقليم ازدياداً منذ عام ٢٠٠٩، وبلغ حوالي ٤١٨ ٤٠٠ وافد في عام ٢٠١٧ (نحو ٢٠ في المائة من مجموع الوافدين)، بزيادة عن ٣٨٥ ٥٠٠ وافد في عام ٢٠١٦ (١٨ في المائة من مجموع الوافدين). ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع عدد السياح الوافدين حوالي ١,٣ مليون سائح في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨، أي بزيادة قدرها ١٩,٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. ومن أولئك السياح الوافدين، ارتفع عدد الوافدين جواً بنسبة ١٥,٩ في المائة، من ٢٣٥ ٢١٨ سائحا إلى ٢٥٢ ٩٢٨ سائحا، بينما ارتفع عدد الوافدين على متن السفن السياحية بنسبة ٢٠,٤ في المائة، من ٨٨١ ٩٢٩ سائحا إلى ٩٤٧ ١٠٦١ سائحا. وفي عام ٢٠١٧، أشار توزيع الوافدين جواً حسب البلد الأصل إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة قديموا من الولايات المتحدة، تليها كندا (٥,٨ في المائة) وأوروبا (٥,٨ في المائة).

## دال - الزراعة

- ٢٦ - في عام ٢٠١٦، ساهم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بمبلغ ١٠,٦٦ ملايين دولار كايماني في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، مقارنة بمبلغ ٤,١٠ ملايين دولار كايماني في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل نسبة ٠,٣٢ المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦.
- ٢٧ - وتواصل وزارة الزراعة تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي من خلال تقديم الدعم التقني للمزارعين وتثقيفهم ومساعدتهم.

## هاء - البنى التحتية

- ٢٨ - ارتفع عدد تراخيص البناء الصادرة بنسبة ٩ في المائة، من ٨٠٤ رخص في عام ٢٠١٦ إلى ٨٧٩ رخصة في عام ٢٠١٧، وفي حين بلغت قيمة رخص البناء الـ ٨٧٩ الصادرة في عام ٢٠١٧ ٢٣٤,٧ مليون دولار كايماني، فإن ذلك يمثل انخفاضاً بنسبة ٥ في المائة عن قيمتها في عام ٢٠١٦ البالغة ٢٤٧ مليون دولار كايماني. ومن جهة أخرى، تمت الموافقة على ما مجموعه ١١٥٦ مشروعاً مقترحاً في عام ٢٠١٧ بقيمة ٧٩٨,٧ مليون دولار كايماني مقارنة بـ ٩٧١ مشروعاً في عام ٢٠١٦، بقيمة ٤٠٦,٧ ملايين دولار كايماني.
- ٢٩ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتألف شبكة الطرق في جزيرة كايمان الكبرى من نحو ٥١٨ كيلومتراً من مسارات حركة المرور، منها حوالي ٤٣ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الأولية و ١١٣ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الثانوية.
- ٣٠ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن يُنجز مشروع إعادة تطوير مطار أوين روبرتس الدولي بحلول منتصف عام ٢٠١٩.

## واو - الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة

- ٣١ - في الوقت الراهن، تقدّم أربع شركات للاتصالات السلكية واللاسلكية خدمات الاتصالات الصوتية وإرسال البيانات بواسطة الخطوط الثابتة و/أو المحمولة، وتقدّم ثلاث شركات خدمات التلفزيون القائمة على الاشتراك. وتوجد في الإقليم ١٥ محطة إذاعية تبث إرسالها على موجة التضمين الترددي. وارتفع العدد الكلي لخطوط الهاتف الثابت والمحمول العاملة بنسبة ٣,٧ في المائة اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ليصبح ٣٤٨ ١٣٠ خطاً، مقارنة بـ ٧٥٨ ١٢٥ خطاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد الاشتراكات في خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض العالية السرعة بنسبة ٢٨,٥ في المائة، من ٢٣ ٧٣٠ اشتراكاً إلى ٣٠ ٤٨٢ اشتراكاً. وأعلنت حكومة الإقليم أن نظام الإذاعة الوطنية للسلامة العامة في الإقليم سيخضع لعملية تحديث بغرض دعم الاتصالات المتعلقة بالسلامة العامة بين المنجدين لحالات الطوارئ والمنجدين الأوائل، بما يشمل الاتصالات التي يتم تفعيلها في الكوارث.
- ٣٢ - وفي جزيرة كايمان الكبرى، مُنحت الشركة الكاريبية للمرافق العامة ترخيصاً غير حصري لتوليد الكهرباء وترخيصاً حصرياً لنقلها وتوزيعها، يعتمد توليد الطاقة كلها تقريباً على وقود الديزل المستورد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وافقت هيئة تنظيم الكهرباء على اتفاق لشراء ٥ ميغاواط من الطاقة الشمسية أُبرم بين شركة مستقلة لتوليد الطاقة والشركة الكاريبية للمرافق العامة من أجل تزويد نحو ٨٠٠ منزل بالطاقة

الشمسية المتجددة. وعلاوة على ذلك، يُنقَد في كايمان الكبرى منذ عام ٢٠١١ برنامج يملكه المستهلكون لتوليد الطاقة المتجددة يتيح لهم توليد الطاقة من مصادر متجددة، والحصول على تعويض من خلال أسعار طويلة الأجل ومستقرة، بقدرة زُفعت حدودها الحالية إلى ٦ ميغاواط مقابل ٤ ميغاواط في عام ٢٠١٦. وفي جزيرتي كايمان براك وكايمان الصغرى، تمتلك شركة كايمان براك للكهرباء والإضاءة رخصتين حصريتين. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن صافي إنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٧ ارتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى ٣٠٠ ٦٥٤ ميغاواط ساعي مقارنة بـ ٣٠٠ ٦٥٠ ميغاواط ساعي في عام ٢٠١٦، بينما ارتفع استهلاك الكهرباء من ٦٠٦ ٧٠٠ ميغاواط ساعي إلى ٨٠٠ ٦٢١ ميغاواط ساعي، أو بنسبة ٢,٥ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٦.

٣٣ - ووفقاً للبيانات الرسمية، ارتفع استهلاك المياه في جزر كايمان في عام ٢٠١٧ بنسبة ٢,٣ في المائة ليلعب أكثر من ١,٩ مليون غالون، بينما ارتفع إنتاج المياه بنسبة ٣,٩ في المائة إلى ٢,٣ مليون غالون من ٢,٢ مليون غالون في عام ٢٠١٦.

## رابعاً - الظروف الاجتماعية

### ألف - لمحة عامة

٣٤ - وفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، تلقت ٢ ٠٠٠ أسرة تقريباً شكلاً من أشكال خدمات الرعاية الاجتماعية.

٣٥ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصل وزارة الشؤون المجتمعية بصورة استراتيجية مواءمة الخدمات المقدمة تحت إشرافها، توجهاً لعدد أكبر من الكفاءة والفعالية في معالجة المسائل الاجتماعية في الإقليم. وتقدم وحدة تقييم الاحتياجات خدمات الرعاية الاجتماعية، التي تشمل توفير الغذاء والسكن والمساعدة في تكاليف الإيجار ودفع تكاليف الدفن، إلى المحتاجين من مواطني جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة خدمات الطفل والأسرة إدارة الخدمات السريرية (مثل التحقيق في مسائل الرعاية والحماية، وتقييم ورصد الحالات التي تنطوي على إساءة معاملة الأطفال، والحضانة والتبني، وأوامر تحديد مكان إقامة الأطفال)، والخدمات البرنامجية (بما في ذلك توفير خدمات الإقامة للكبار من ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية المجتمعية والتأهب للكوارث)، إضافة إلى الخدمات المقدمة إلى كبار السن. ويواصل مركز الحماية المتعدد الوكالات، الذي أنشئ في آذار/مارس ٢٠١٧، تطوير إطاره الإجرائي والسياساتي لتوجيه أفضل الممارسات في تقييم مسائل إساءة معاملة الأطفال والتحقيق فيها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، وُقعت مذكرة تفاهم بين الوكالات الرائدة المشاركة في المركز.

٣٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واصلت إدارة الخدمات الإرشادية تعزيز خدماتها لتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات الناشئة في المجتمع بمزيد من الفعالية، بطرق شتى منها مثلاً العلاج المجتمعي، والخدمات الإرشادية التي أعيدت هيكلتها لتقدم استجابات أجمع للعدد المتزايد من المحتاجين، وبرنامج للعلاج بالموسيقى بدأ العمل به حديثاً، وتوجيه الآباء والأمهات، وحلقات عمل في مجال تنمية المهارات، وبرامج أخرى.

## باء - العمل والهجرة

٣٧ - في عام ٢٠١٧، بلغت القوة العاملة ما مجموعه ٤٢ ٩٤١ شخصا، من بينهم ٢٠ ٧٧٤ شخصا من مواطني جزر كايمان (٤٨,٤ في المائة) و ١٧ ٨١٩ شخصا من غير مواطني جزر كايمان (٤١,٥ في المائة) و ٤ ٣٤٨ شخصا من المقيمين الدائمين (١,٠ في المائة). وبلغ معدل البطالة بين مواطني جزر كايمان في عام ٢٠١٧ نسبة ٧,٣ في المائة (مقارنة بنسبة ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٦)، و ٢,١ في المائة بين غير المواطنين (مقارنة بـ ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٦). وبلغ إجمالي معدل البطالة في عام ٢٠١٧ ما نسبته ٤,٩ في المائة، أي بزيادة عن المعدل المسجل في عام ٢٠١٦ ونسبته ٤,٢ في المائة.

٣٨ - وقدمت اللجنة الاستشارية المستقلة المعنية بالحد الأدنى للأجور، التي عينها مجلس الوزراء بموجب أحكام قانون العمل (٢٠١١)، توصياتها النهائية بشأن تحديد نظام الحد الأدنى للأجور لجزر كايمان في شباط/فبراير ٢٠١٥، ووافقت الحكومة على تلك التوصيات. وحدد الحد الأدنى للأجور البالغ ٦ دولارات كايمانية للساعة في ١ آذار/مارس ٢٠١٦ بإصدار الأمر المتعلق بالعمل (الحد الأدنى الأساسي الوطني للأجور) لعام ٢٠١٦.

٣٩ - وكما ورد في تقارير سابقة، نُقح قانون الهجرة في الإقليم في عام ٢٠١٣ لإنفاذ تغييرات تشمل، في جملة أمور، منح الإقامة الدائمة، وانتهاء مدة إعفاء الموظفين الأساسيين من طلب الحصول على تصاريح العمل، ومدة عقود عمل أخصائيي تقديم الرعاية.

٤٠ - وتشير إحصاءات الحكومة إلى أن عدد تصاريح العمل الصادرة للعمال من غير مواطني جزر كايمان ارتفع بنسبة ٤,٧ في المائة، من ٢٤ ١٥٨ تصريحاً في عام ٢٠١٦ إلى ٢٥ ٣٠٥ تصريح في عام ٢٠١٧، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ارتفع عدد التصاريح الصادرة في النصف الأول من عام ٢٠١٨ بنسبة ٣,٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

## جيم - التعليم

٤١ - التعليم إلزامي لجميع الأطفال المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاما. ويقدم نظام التعليم العام خدماته إلى ثلثي أطفال جزر كايمان تقريبا، بينما يلتحق الباقون في مدارس خاصة غير مجانية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يمكن للأطفال من غير مواطني جزر كايمان الالتحاق بنظام التعليم العام إلا في حالات استثنائية. أما التعليم العالي فتقدمه مؤسسات من القطاع العام وأخريان من القطاع الخاص. ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني ما وراء البحار أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا مدة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وإضافة إلى ذلك، بإمكان أولئك الطلاب الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لطلاب التعليم العالي أو التعليم المهني.

## دال - الصحة العامة

- ٤٢ - التأمين الصحي إلزامي في جزر كايمان. وتتولى هيئة الخدمات الصحية في الإقليم مسؤولية توفير جميع أنواع الرعاية الصحية العامة. وأفادت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تلك الهيئة هي المزود الوحيد لخدمات الرعاية الصحية العامة على المستويات الخدمية الأولى والثاني والثالث.
- ٤٣ - ورخَّب المجلس الوزاري المشترك في اجتماعه السادس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة، في شراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة في إنكلترا، دعمها والتزامها إذكاء الوعي بالأنظمة الصحية الدولية وتنمية القدرات ذات الصلة للاستجابة لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأمراض. ورخَّبت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أيضا بإسهامات الوزارة والوكالة في توفير استجابة لحالات الطوارئ في مواجهة إعصار إيرما من خلال الإسراع بإيفاد خبراء فنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعربت عن التزامها بمواصلة العمل بشأن مسائل الصحة العامة مع مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهودها للتعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنت التزامها بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تكييفها لتلبية الاحتياجات المحلية.

## هاء - الجريمة والسلامة العامة

- ٤٤ - يرأس إدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، وقوامها ٤٥٢ فردا، مفوض شرطة مسؤول أمام المحكمة.
- ٤٥ - وقد انخفض العدد الإجمالي للجرائم المبلغ عنها من ٣٩٠١ حادثا في عام ٢٠١٦ إلى ٣٨٧٠ حادثا في عام ٢٠١٧. وفي المقابل، ارتفع عدد الجرائم الخطيرة في عام ٢٠١٧ إلى ١٧١٨ جريمة، مقارنة بـ ١٧٠٠ جريمة في عام ٢٠١٦. وظلت جرائم السطو على المنازل مشكلة مستمرة، حيث سُجِّل في عام ٢٠١٧ وقوع ٦٠٣ عمليات سطو، أي بزيادة عن العدد المسجل في عام ٢٠١٦ والبالغ ٥٠٤ عمليات.
- ٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّل وقوع ٨٢٣ ٤ حادث مرور في عام ٢٠١٧، بنقصان نسبته ٤٢,٥ في المائة عن الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠١٦ وعددها ٦٨٧٤ حادثا. وانخفض عدد الوفيات إلى ٣ وفيات في عام ٢٠١٧ من ٧ وفيات في عام ٢٠١٦.
- ٤٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وصل عدد قرارات الإدانة في عام ٢٠١٧ إلى ١٣٣ قرارا صدر عن محكمة الأحداث. وارتكب هذه الجرائم ٣٨ جانبا ذكرا وجانيتان من الإناث. وكانت في صدارة الجرائم المعروضة على محكمة الأحداث استعمال سيارة دون موافقة المالك وحباسة الحشيش.
- ٤٨ - والسلطة النقدية في جزر كايمان هي الهيئة المسؤولة عن رصد مدى الامتثال للمعايير المالية الدولية في الإقليم وعن إبلاغ حكومة الإقليم بانتظام بما تتوصل إليه من نتائج. وأنشئت لجنة لمكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد في الإقليم (٢٠٠٨).
- ٤٩ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لوظيفة مستشار شؤون إنفاذ القانون الموجود في ميامي بالولايات المتحدة من أجل تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة في وكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وعلاوة على

ذلك، لا تزال سفينة الدعم RFA Mounts Bay متمركزة في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية شمال الأطلسي لضمان وجود بحري للمملكة المتحدة طوال العام، وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث وخدمات الاتصال خلال الأزمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تبقى المركبة بالقرب من منطقة البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعملت سفينة RFA Mounts Bay أيضا مع قوات بحرية وقوات حرس سواحل أخرى من المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وقدمت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean الإغاثة الإنسانية الحيوية إلى المنطقة، لا سيما الأقاليم الثلاثة، أنغويلا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر تركس وكايكوس، التي تضررت جراء إعصاري إيرما وماريا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

## واو - حقوق الإنسان

٥٠ - أنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب المادة ١١٦ من الأمر الدستوري لجزر كايمان في عام ٢٠٠٩ وأجريت التعيينات فيها لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في تعزيز فهم حقوق الإنسان ومراعاتها في جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع اللجنة بسلطة قبول الشكاوى العامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة والتحقيق فيها، وتوفير منتدى للوساطة أو التوفيق، وتقديم المشورة والتوجيه، ونشر تقارير بمبادرة خاصة منها عن قضايا حقوق الإنسان. وهي هيئة مستقلة لا تخضع لتوجيه أو تحكم من شخص أو سلطة.

٥١ - ودخل الجزء الأول من الأمر الدستوري لجزر كايمان لعام ٢٠٠٩ الذي يحدد شرعة الحقوق والحريات والمسؤوليات حيز النفاذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، باستثناء الأحكام المتعلقة بالفصل بين السجناء (كل من المدانين عن غير المدانين، والأحداث عن البالغين) التي دخلت حيز النفاذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بنت المحاكم في عدد من المطالبات المتعلقة بجزر كايمان عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض المطالبات التي تطعن في مدى توافق التشريعات مع شرعة الحقوق.

٥٢ - ويخضع الإقليم لعدة اتفاقيات وصكوك رئيسية لحقوق الإنسان انضمت إليها الدولة القائمة بالإدارة، بما في ذلك اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. ووحدة الشؤون الجنسانية، التابعة لوزارة الشؤون المجتمعية، هي مركز التنسيق داخل حكومة جزر كايمان المعني بمعالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن خلال هذه الوحدة، توفر الوزارة التدريب الجنساني المصمم لقطاعات بعينها، وجهود التثقيف العام، والتدريب على التوعية بالمساواة الجنسانية، وتحليل السياسات والعمليات والبرامج داخل الوزارة والكيانات الحكومية الأخرى حسب الاقتضاء.

٥٣ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، نظرت المحكمة المختصة في القضايا الجنسانية المنشأة بمقتضى قانون المساواة بين الجنسين (٢٠١١) في سبع شكاوى تتعلق بالتمييز وبتت فيها، وفي عام ٢٠١٨، كان هناك قضية تنتظر عقد جلسة استماع بشأنها.

٥٤ - وبعد أن أقرت الجمعية التشريعية قانون الإعاقة (سولومون وبستر) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ من أجل تنفيذ أجزاء من سياسة جزر كايمان للإعاقة، أنشئ المجلس الوطني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يتولى الإشراف على تنفيذ السياسات وإنشاء سجل طوعي لحالات الإعاقة بهدف تحسين كمية وجودة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتستشرد بها السياسات والتشريعات والخدمات.

٥٥ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أنشئ المجلس المعني بكبار السن بموجب قانون كبار السن (٢٠١٧). وعقد المجلس أول اجتماع له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وواصل عقد اجتماعات على مدار عام ٢٠١٨ من أجل الإشراف على تنفيذ السياسة وتعزيز رفاه كبار السن وحمائته والارتقاء به.

٥٦ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمائتهم من التجاوزات، وناقشوا عزمهم المشترك على مواصلة تعزيز التقيد بحقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في تلك الأقاليم. وفي البيان الذي اعتمد في ذلك الاجتماع، أعربوا عن ترحيبهم بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ذلك الصدد. وأكد قادة الأقاليم من جديد أيضا التزامهم بكفالة تحقيق أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة والأقاليم التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظوا التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الأعاصير التي ضربتها مؤخرا، واتفقوا على أن يظل رفاه الأطفال أولوية مركزية في خطط التعافي، بسبل منها إعادة بناء المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، رحّبوا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز مزيد من التعاون الفعال بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

## خامسا - البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث

٥٧ - أدرجت جزر كايمان في تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعمل إدارة البيئة، إلى جانب وكالات أخرى، على ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية للإقليم وحمائتها. وتضطلع الوكالة الحكومية لإدارة المخاطر في جزر كايمان بالمسؤولية الشاملة عن برنامج إدارة المخاطر في الإقليم، بما في ذلك التأهب لمواجهة المخاطر ومجابهتها وتخفيف آثارها والتعافي منها. ويجري سنويا تنفيذ تدريب على مواجهة الأعاصير قبل بدء موسمها الذي يتواصل من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالإضافة إلى تدريبات متصلة بمخاطر أخرى. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شارك الإقليم أيضا في عدة مبادرات برعاية وزارة الخارجية والكونولث في عام ٢٠١٨ من أجل تعزيز القدرة على التكيف.

٥٨ - ولا تزال أعمال الصيد الترفيهي والحرفي المتزايدة في المياه الضحلة المحيطة بجزر كايمان تمثل خطرا على البيئة البحرية للإقليم. ويهدف القانون الوطني للحفاظ على الطبيعة (٢٠١٣) إلى حماية وحفظ النباتات المحمية والمهددة بالانقراض والمتوطنة وموائلها، إضافة إلى المجموعة المتنوعة من الأحياء البرية في جزر كايمان. وأنشئ المجلس الوطني للحفاظ على الطبيعة في عام ٢٠١٤ بموجب هذا القانون لتيسير تحقيق أهدافه. وعلاوة على ذلك، تتعاون وزارة الزراعة مع المجلس لحماية القطاع الزراعي من الأنواع

الدخيلة الجائحة التي قد تؤثر سلبا على إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، وكذلك على الصحة العامة والبيئة النباتية والحيوانية، مثل عطاءة كايمان.

٥٩ - وفي أعقاب إقرار اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، شرعت حكومة الإقليم في استعراض مشروع سياستها الوطنية لتوليد الطاقة لعام ٢٠١٣ ومشروع سياستها لتغير المناخ لعام ٢٠١١، اللذين يرميان إلى تيسير الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون، قادر على التكيف مع آثار تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت سياسة الطاقة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧. ووفقا لرئيس وزراء جزر كايمان، توفر رؤية هذه السياسة المعنونة "تعزيز واعتماد نمط حياة مستدام من خلال توفير واستهلاك الطاقة بصورة مسؤولة ومبتكرة" إطارا لاستدامة قطاع الطاقة في الإقليم. وتركز هذه السياسة على استغلال الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة وتدابير الحفظ، وتدعم أمن الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد.

٦٠ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، اعترفت حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي أحدثه إعصارا إيرما وماريا دُكر بضعف أقاليم ما وراء البحار في مواجهة الظواهر المرتبطة بتغير المناخ والآثار المدمرة التي يمكن أن تتركها على حياة سكانها وسبل معيشتهم. والتزمت بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، لكفالة إدراج آراء وأوليات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ ليشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي أظهرت استعدادها لذلك. وجرى التشديد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بسبل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦١ - جزر كايمان عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وعضو في الاتحاد البريدي العالمي. ويشارك الإقليم أيضا في أعمال الجماعة الكاريبية بصفته عضوا منتسبا، وهو أيضا عضو في مصرف التنمية الكاريبي واللجنة الأولمبية الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافت جزر كايمان، للمرة الأولى بصفقتها عضوا منتسبا في الجماعة الكاريبية، الأسبوع السنوي للزراعة في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع أمانة الجماعة الكاريبية والتحالف من أجل التنمية المستدامة للزراعة والبيئة الريفية.

٦٢ - وحضر ممثل جزر كايمان الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في مونتيفغو باي، جامايكا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأصدر المؤتمر بيانا أشار فيه رؤساء الحكومات بقلق بالغ إلى التعديلات المدخلة على تشريعات المملكة المتحدة في إطار قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي اعتمد مؤخرا، معربين عن تضامنهم مع الأقاليم المتضررة من ذلك الإجراء الانفرادي المتمثل في التشريع في مجالات سياساتية محلية كانت مخولة دستوريا

للأقاليم دون موافقة ومشاركة شعوبهم، وأشاروا إلى أن الإجراء يتعارض مع ترتيب بديل يتعلق بالسجلات العامة سبق الاتفاق عليه مع حكومة المملكة المتحدة وتُقد بتكلفة كبيرة تكبدتها أقاليم ما وراء البحار.

٦٣ - وحزر كايمان، بوصفها من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءاً منه. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكاً بموجب قرار انتساب أقاليم ما وراء البحار الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣، الذي اعتمد لأسباب منها السعي للابتعاد عن النهج التقليدي في مجال التعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة متبادلة تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم الأوسع. ووفقاً للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "بريكسيت"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات الخروج هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أفراد أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الأمن والاستدامة الاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وكذلك إلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٤ - ترد في الفرع أولاً أعلاه المعلومات المتعلقة بموقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر كايمان في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٥ - في البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أشار كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار إلى أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مرة أخرى أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

٦٦ - وكانوا قد التزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وذكر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم المطالب فيما يتعلق بالأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في رفع اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتها الدستورية كانت البنية الصحيحة، فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عُقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل على المسائل الدستورية مع فرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر

انتظاما من أجل كفالة نجاح الترتيبات الدستورية وتطورها بفعالية بغية تحقيق أفضل رغبات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٦٧ - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٦٨ - ومضى يقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكر أيضا أن حكومة بلده سعت لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، ولدعم طلب أي إقليم لديه سكان دائمون يرغبون في رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٩ - وذكر أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة على صعيد الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم إلى الأقاليم في تلك المجالات.

## ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٠ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١١١/٧٣ بشأن جزر كايمان، وذلك استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/73/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر كايمان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر كايمان نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في ذلك الصدد، وأهابت، في ذلك الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة إلى القيام بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي

للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أشارت إلى دستور جزر كايمان الصادر عام ٢٠٠٩، وشددت على أهمية أعمال اللجنة الدستورية، بما فيها عملها المتعلق بالثتيف بشأن حقوق الإنسان؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدق بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) شددت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، بغية تزويد اللجنة بالمعلومات المستجدة فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) شددت أيضاً على أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر كايمان ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر كايمان والدولة القائمة بالإدارة؛

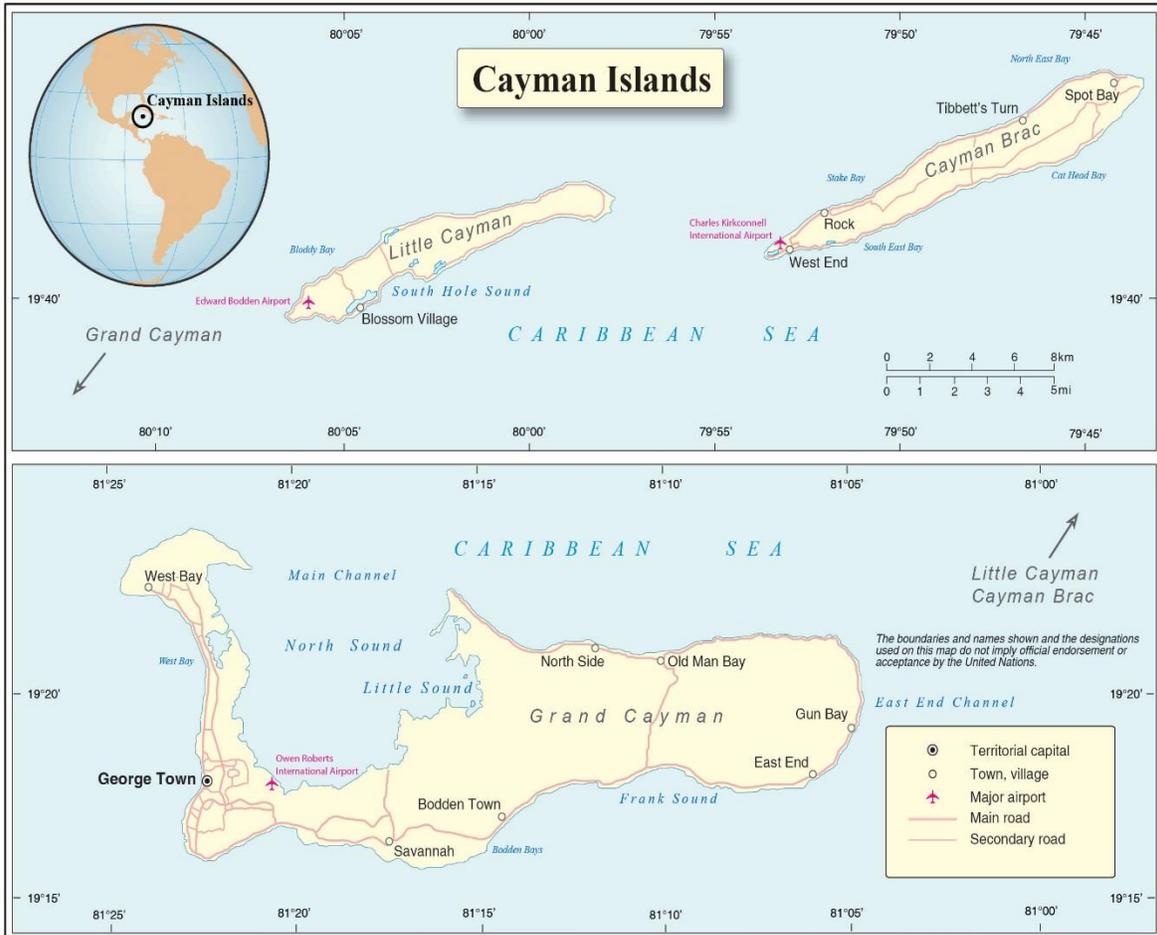
(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر كايمان، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيغاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصبون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم من خلال تشجيع نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل للجميع، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل دعم أمور منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت الدولة القائمة بالإدارة بقوة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تخدم مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

- (ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛
- (م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر كايمان وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ القرار ١١١/٧٣.

خريطة جزر كايمان



Map No. 2945 Rev. 1 UNITED NATIONS  
June 2016

Department of Field Support  
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)